المعوقات الاجتماعية للتمكين القانوني للمرأة في محافظة بورسعيد (دراسة ميدانية)

نرمين أحمد حسن مشالي

معيدة بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب، جامعة بورسعيد

n.mashaly@arts.psu.edu.eg

doi: 10.21608/jfpsu.2023.223524.1282

المعوقات الاجتماعية للتمكين القانوني للمرأة في محافظة بورسعيد (دراسة ميدانية)

مستخلص

تسعى الدراسة إلى التعرف على واقع التمكين القانوني للمرأة المصرية في محافظة بورسعيد والمعوقات الاجتماعية التي تحول بينها وبين تمكينها القانوني، والتوصل إلى استراتيجيات تعمل علي إزالة تلك المعوقات الاجتماعية. اتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وإجراء مقابلة مفتوحة مع مجموعة من السيدات اللاتي يشغلن مناصب قانونية سواء من المجلس القومي للمرأة أو محاميات داخل إطار المجتمع، وقد انطلقت من المنظور السوسيولوجي للنظرية البنائية الوظيفية والدور الاجتماعى والنظرية النسوية . وتوصلت إلى نتائج أهمها أن فهم وتحليل مشاركة المرأة القانونية لا يتم بمعزل عن فهم طبيعة المجتمع القانوني والعملية القيادية في المجتمع المصري، فإذا تم فهم المجتمع وطبيعة الحراك القانوني سوف تساعد على فهم مشاركة المرأة القانونية وأهم حقوقها كعنصر فعال داخل إطار المجتمع وهذا يعنى أن إجراء مقاربة لمشاركة المرأة يجب أن يتم من خلال المشاركة القانونية في المجتمع بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: المعوقات، الاجتماعية، التمكين، المرأة، القانوني.

Social Obstacle to the Legal Empowerment of Women in Port said Governorate: A Field Study

Nermeen Ahmed Hassan Mashaly
Lecturer in the Department of Sociology
Faculty of Arts, Port Said University

Abstract

The study seeks to identify the reality of the legal empowerment of Egyptian women in Port Said governorate and the social obstacles that prevent them from legal empowerment, and to come up with strategies that work to remove these social obstacles. The study followed the method of the social survey, and conducted an open interview with a group of women who hold legal positions, whether from the National Council for Society or female lawyers who are important within the framework of society. And The Study reached results, the most important of which is that understanding and analyzing women's legal participation does not take place in isolation from understanding the nature of the legal community and the leadership process in Egyptian society. For women's participation must take place through legal participation in society in general.

***Keywords*:** Obstacles, social, empowerment, women, legal.

مقدمة الدراسة

منذ بدء الخليقة وقضايا المرأة تشغل الفكر الإنساني، ويهتم بدورها في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، وشهد التطور التاريخى لقانون المرأة منذ عام ١٩٨١م الى الأن تحولات وتطورات عدة، فتم العمل على تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً للقضاء في محاولة لتقليص أشكال التميز ضد المرأة.

وبدأ الأمر بتكوين لجنة الدفاع عن حقوق المرأة والأسرة عام ١٩٨٥م؛ وذلك لتأييد تعديل قانون الأحوال الشخصية وتحقيق مزيدا من الإصلاح، ولكن قضت المحكمة الدستورية عام ١٩٨٥م بعدم دستورية تعديل قانون الأحوال الشخصية وتم التراجع عن القانون الجديد، وفي عام ١٩٨٧م حكمت المحكمة الدستورية بإلغاء النسبة المخصصة للمرأة في المجالس النيابية.

وفي عام ١٩٩١م صدر قرار بحل جمعية تضامن المرأة العربية وتحويل أموال الجمعية إلى جمعية نساء السلم وكان شعار الجمعية تضامن المرأة العربية، وفي عام ١٩٩٢م عقد المؤتمر النسائي التقدمي، وتشكلت عام ١٩٩٣م عدة منظمات وجمعيات نسائية للتحضير لمؤتمر السكان والتنمية، واستمرت مسيرة النضال من أجل تحسين وضع المرأة في الحياة العامة مرورا بتعديل قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢م الذي سمح بتخصيص ٣٠ مقعد كحد أدنى للنساء.

وبعدها تم إنشاء المجلس القومي للمرأة الذي يعد هيئة رسمية للدفاع عن حق النساء؛ لتبدأ المرأة في الحصول على مناصب عليا بشكل نسبي؛ فقد تم تعيين أول قاضية وأول مأذونة بعد كفاح مرير للدفاع عن حق المرأة والتأكيد على قدرتها وجدارتها في تولى المناصب القيادية.

أما عن مجلس الشورى فكان هناك ١٨ مقعد للنساء يمثل ٦.٨٪ من إجمال الأعضاء لتتغير الأمور للأسوأ في الدورة الأخيرة عام (٢٠٠٥ :٢٠٢٠) ويصبح إجمالي المقاعد التي تحتلها النساء في المجلس ٨ مقاعد وبنسبة ١.٧٪ من إجمالى الأعضاء؛ مما أدى إلى انخفاض واضح وتراجع في معدل المشاركة في المجالس النيابية.

كما تم تعين ٧٢ سيدة من أصل ١٩١٢ عضوٍ في المجالس النيابية الإدارية وهيئة قضايا الدولة عام ٢٠٠٤م؛ وبذلك لا تتعدى مشاركة النساء ٥٪ من الإجمالي؛ مما دفع الدولة إلى تطبق نظام "الكوتا النسائية" لمواجهة العوائق المجتمعية بالتميز الإيجابي للمرأة وتمنحها حق المشاركة المشروطة، حيث تعد المشاركة من أساسيات المواطنة والدلالة على تساوي الجميع في الحقوق والواجبات والتمثيل السياسي في المجتمع.

وبالرغم من المحاولات السابقة التي من شأنها تعزيز مشاركة المرأة في النسيج المجتمعي في كافة المؤسسات إلا أن هناك العديد من القيم والعادات والتقاليد السلبية التي تحول بين المرأة وبين المشاركة الإيجابية في المجالس النيابية، ويكمن الحل في القضاء على الأمية الفكرية للمجتمع والعمل على تصحيح المفاهيم والتطبيق الصحيح للقوانين والمعاهدات الدولية.

ومن المؤكد أن القوانين تظل مجرد حبر على ورق – إن جاز التعبير – ما لم يتم تفعيلها وتطبيقها، ومع تطور الأحداث السياسية، ومنذ ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م اتضح دور المرأة المصرية في مجتمعها، ويتضح هذا المفهوم ويترسخ أكثر فأكثر في ثورة ٣٠ يونيو، إلا أنها لا تزال تعاني من عدم تطبيق بعض النصوص القانونية التي تمتعها بكافة الحقوق دون التميز بينها وبين الرجل.

مشكلة الدراسة

تحاول الدراسة الكشف عن المعوقات الاجتماعية التي تحول بين المرأة المصرية وبين تمكينها قانونيًا، وأثر تلك المعوقات على مستوى مشاركتها القانونية والسياسية في تولي المناصب القيادية، ومع علو الهتافات التي تنادي باليموقراطية والحريات العامة لا تزال مشاركة المرأة المصرية في الحياة القانونية وتولي المناصب القيادية ضعيفة وغير متناسبة بالرغم من زيادة القوانين التي تؤكد على مشاركتها السياسية والقانونية وخاصة في محافظة بورسعيد؛ مما يشير إلى وجود إشكالية حقيقية في التطبيق الفعلي لتلك القوانين.

إن اعتماد العديد من المؤسسات الدولية للتمكين القانوني، ومع تصديق الحكومة المصرية على معظم بنود التمكين في دستورها وقوانينها، لم يلقَ التفعيل الواقعي ويشهد

على ذلك العديد من التجاوزات ضد المرأة والتميز الاجتماعي في العديد من المجالات، وهذا ما دعى الباحثة ودفعها دفعًا إلى حصر هذه التجاوزات والكشف عنها، في محاولة لطرحها ومناقشة أسبابها ومحاولة طرح أشكال للتغلب عليها؛ وذلك للعمل على تفعيل التمكين القانوني للمرأة المصرية في محافظة بورسعيد بشكل إجرائي.

واستنادًا إلى كل ما سبق، فهناك العديد من المبررات العلمية والمجتمعية لقيام مثل هذه الدراسة، وتسعى الدراسة إلى اختبار العديد من المقولات المرتبطة بالنظرية النسوية، والكشف عن صدق تلك المقولات أو عدمه في الواقع الأجتماعي المصري، فإن ذلك من شأنه أن يطور الفكر السوسيولوجي باعتبار أن المرأة نصف المجتمع، علاوة على ذلك الكشف عن المعوقات التي تحول دون تفعيل التمكين القانوني للمرأة في المجتمع، وممارساتها الطبيعية داخل المجتمع.

أهمية الدراسة

إن تمكين المرأة في العصر الحديث بات أمرًا حتميًّا في ظل التطور السريع في وسائل الاتصال العالمي، والذي جعل من العالم قرية صغيرة تسمح لسكانها بالتعرف على نمط حياة غيرهم في كافة النواحي التي ترتبط بالوجود الإنساني، وجعل المرأة على سبيل التحديد ترى الأخريات حصلن على تمكين يضعها أمام فرص متساوية مع الرجل، وجعلهما يتنافسان بقوة في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والقطاعات الاجتماعية الأخرى.

وقد أظهرت نتائج العديد من الأبحاث أن المرأة حول العالم تقف على قدم المساواة مع الرجل ولا يمكن إنكار حقيقة أن بعض النساء أفضل تأثيرًا من الرجال، وعندما يتعلق الأمر ببعض القضايا فالنساء الأقوياء يساهمن في تغيير وتنمية الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إذا تم تفعيل دورها بشكل إيجابي داخل إطار المجتمع. (Narayanan, Silvi: 2017, 53)

وتتمثل أهمية هذه الدراسة على صعيد أكاديمي ومجتمعي:

أولا: المستوى الأكاديمي

١. تحاول الدراسة للوقوف على المعوقات الاجتماعية التي تشكل عائقًا أمام المرأة المصرية ومشاركتها القانونية بما يساهم في تفعيل مشاركتها القانونية والتنموية من خلال تقييم واقع المشاركة القانونية للمرأة والوقوف على القوانين والأنظمة المتعلقة بالمرأة بما يساعد في الوصول إلى التمكين القانوني للمرأة المصرية، وزيادة وعى المرأة المصرية بحقوقها الاجتماعية وأحقيتها في تولي بعض المناصب القيادية.

٢. جاءت هذه الدراسة في ضوء بعض توصيات الدراسات السابقة التي أوصت بضرورة إجراء بحوث ودراسات حول المعوقات التي تقف تحول بين المرأة المصرية وبين مشاركتها القانونية ومحاولة إرساء وتدعيم مجموعة من المقترحات لتكون الركيزة الأساسية التي تمنع وجود تلك المعوقات.

٣. تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور المجتمعي للجامعة، ولتخصص علم الاجتماع تحديدًا، والدور الكبير الواقع على عاتق الباحث الاجتماعي، وكيفية إثبات دور العلم الاجتماعي ودوره في المجتمع من خلال الدراسات التي تفيد المرأة المصرية عند صياغة السياسات الاجتماعية.

ثانيا: المستوى المجتمعي

تسعى هذه الدراسة للتعرف على المعوقات التي تحول بين المرأة المصرية وبين مشاركتها القانونية، ووضع استراتيجية شاملة للنهوض بالمؤسسات القانونية في بورسعيد؛ وذلك لمساعدة الجهات المعنية للتخطيط والتنمية، والعمل على تكوين رؤية علمية فاعلة للحد من تلك المعوقات ومحاولة فهم أسبابها ووضع آليات للتعامل معها؛ لزيادة فاعلية المشاركة القانونية للمرأة في تقلدها المناصب القانونية، ووزيادة وعيها بدورها القانوني، وذلك في ظل الظروف التي يمر بها المجتمع حاليا.

أهداف الدراسة

إن لكل دراسة في أي علم من العلوم مجموعة من الأهداف التي تحدد مسار الباحث، وتستهدف هذه الدراسة تحديد المعوقات الاجتماعية للتمكين القانوني للمرأة في محافظة بورسعيد من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية:

١. التعرف على ملامح التمكين القانوني للمرأة في أدبيات الأمم المتحدة.

٢ . التعرف على واقع التمكين القانوني للمرأة المصرية.

٣ . التعرف على المعوقات الاجتماعية التي تقف حائلا أمام التمكين القانوني للمرأة المصرية.

٤. التعرف على مستقبل التمكين القانوني للمرأة المصرية في مشاركتها في الحياة القانونية والمجالس النيابية وتولي المناصب القيادية.

٥. التعرف على سبل تفعيل وتنمية التمكين القانوني للمرأة المصرية من وجهة نظر عينة البحث.

تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل عام هو: ما المعوقات الاجتماعية للتمكين القانوني للمرأة المصرية؟ والإجابة عن هذا السؤال تكمن في الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما ملامح التمكين القانونى للمرأة في ادبيات الأمم المتحدة ؟

٢ . ما واقع التمكين القانونى للمرأة المصرية؟

٣ . ما المعوقات الاجتماعية التى تقف حائلا امام التمكين القانونى للمرأة المصرية؟

٤ . ما مستقبل التمكين القانونى للمرأة المصرية فى مشاركتها في الحياة القانونية والمجالس النيابية وتولى المناصب القيادية؟

٥. ما سبل تفعيل وتنمية التمكين القانوني للمرأة المصرية من وجهة نظر عينة البحث؟

مصطلحات الدراسة

ومن خلال هذا المحور تتضح مفاهيم الدراسة أو كلماتها المفتاحية، وآراء العلماء حول تلك المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، وعرض المفاهيم الإجرائية التي تنطلق منها الباحثة في دراستها. ومن المفاهيم المستخدمة في الدراسة: المعوقات الاجتماعية ـ التمكين القانوني للمرأة

مفهوم المعوقات الاجتماعية Social Obstacles

أول من استخدم مفهوم المعوقات في الفكر التنظيمي (روبرت ميرتون) عندما أشار إلى النتائج غير المتوقعة للنظام البيروقراطي والتي تشكل اختلالات واضطرابات تكمن وراء الوظائف الكامنة غير الظاهرة. (إحسان محمد الحسني،١٩٩٩م)

ورد مفهوم المعوق في المعجم الفلسفي على أنه "ما يعوق الفكر والإرادة من شواغل داخلية وخاريجية، وعوائق النمو هي الأسباب التي تمنع الكائن الحي من بلوغ الكمال الخاص بنوعه، من هذه العوائق ما هو طبيعي كالنقص الجسمي أو المرضي، ومنها ما هو اقتصادي كالفقر، ومنها ما هو اجتماعي كالعادات والتقاليد البالية، ومنها ما هو سياسي كالاستبداد والظلم، ومنها ما هو نفسي كالخوف والقلق، وكثيرًا ما تكون التربية الفاسدة عائقا عن النمو الاجتماعي والاقتصادي، أو تكون في المفاهيم العقلية القديمة عائقًا عن التقدم العلمي والحضاري، ومع ذلك فإن شعور المرء بالعوائق يدفعه في كثير من الأحيان إلى التغلب عليها، هذا إذا كان شعوره مصحوبا بالعزم والإقدام والثقة والإيمان، وكلما كان طموحه إلى الكمال أشد، وكلما كان ميله إلى مجاوزة شروط الواقع أقوى. (جميل صليبا، ١٩٩٤، ٣٩)

وذكر معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأن العائق الوظيفي أو المانع هو "كل النتائج والعمليات التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي أو توافقه، كما تتضمن ضغطًا وتوترًا على المستوى البنائي، فالتفرقة العنصرية تعتبر خللا وظيفيًّا في المجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة. (أحمد ذكي بدوي، ١٩٩٣، ١٢)

ومما سبق يمكن استخراج مفهوما إجرائيا للمعوقات: هي عبارة عن العراقيل والصعوبات التي تقف حائلا أمام الفرد وتحقيق أهدافه ويسعى بكافة الطرق إلى وضع

استراتيجيات غايتها إزالة تلك الصعوبات لتحقيق غايته وأهدافه المرجوة.

وانتهت الباحثة إلى تعريف المعوقات بأنها العملية التي تقف أمام الفرد من تحقيق الهدف المنشود نظراً لأغراض علمية فيما يخص الحياة العملية والعلمية أو أغراض خاصة بأمور المجتمع تعمل على إعاقة مواصلة الفرد لأهدافه الحياتية.

مفهوم التمكين Empowerment

من الناحية اللغوية:

جاءت كلمة التمكين في اللغة من الفعل (مكن)، وهي المصدر وتدل في المعجم على علو المكانة، من ذلك مكن فلان عند الناس أي عَظُمَ عندهم. (عماد فاروق، ٢٠١١، ١٥) ويقصد أيضا بالتمكين في اللغة علو المكانة، ويمكن من الشيء أي قدر عليه، ومكنته من الشيء تمكينًا أي جعلته عليه سلطانًا. (المعجم الوسيط، ١٩٨٣، ٩١٧)

من الناحية الاصطلاحية:

يمكن القول بأن التمكين هو عبارة عن استراتيجية يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتحكم في ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها. فالتمكين نوع من أنواع الدعم الخارجي من قبل السلطة المستنيرة في المجتمع، والتي يفترض أن تنظر بروح المسؤولية إلى كافة المواطنين؛ دفعًا لمسيرة التطوير والتنمية في المجتمع. (أماني صالح، ٢٠٠٢: ٢٣٢)

ويراه البعض على أنه عبارة عن مفهوم يرتبط بتحقيق الذات وحضورها وتعزيز قدرتها على الاختيار الحر والمشاركة واتخاذ القرار ليصبح الفرد قادرًا على المشاركة بفاعلية في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فيقاس التمكين بناء على ثلاث نواحٍ هي المشاركة السياسية للمرأة والاقتصادية والسيطرة على الموارد الاقتصادية والاجتماعية. (التقرير الوطني لأهداف التنمية، ٢٠٠٥: ٣٢)

التمكين هو عبارة عن الوسيلة التي يتم من خلالها مساعدة الأفراد والجماعات على التحكم في ظروفهم وإنجاز أهدافهم وزيادة قدراتهم على العمل لمساعدة ذواتهم والآخرين لتحسين نوعية الحياة من خلال العمل على قدراتهم الشخصية والاجتماعية

والسياسية على اتخاذ المواقف والقرارات والقيام بها بشكل فردي أو جماعي لتغير المواقف السيئة التي يعيشون فيها. (خليل عبد المقصود عبد الحميد، ٢٠٠٠، ١٠١)

والتمكين أيضا هو عبارة عن تلك العملية التي تصبح من خلالها المرأة فرديا أو جماعيا بالطريقة التي تؤثر على علاقات القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي في عدم المساواة بينها وبين الرجل. (وسيم حسام الدين الأحمد، ٢٠١٦)

وانتهت الباحثة إلى مفهوم إجرائي للتمكين هو عبارة عن استراتيجية واضحة بها مجموعة من الآليات تمكن الفرد من معرفة حقوقه الاجتماعية والسياسية والقانونية لكي يتمكن من تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمع.

مفهوم تمكين المرأة Women's Empowerment

يشير مفهوم تمكين المرأة إلى تنمية قدراتها المادية والثقافية والارتقاء بمستوى تحصيلها العلمي النظري والتطبيقي، وإتاحة فرص العمل وتوفير الخدمات الصحية والخدمات المساندة الأخرى التي تخفف عنها الأعباء المنزلية، ورفع معنوياتها وتوعيتها بأهميتها وأهمية مشاركتها في مواقع المسؤلية واتخاذ القرار، وتغيير النظرة التقليدية للمجتمع نحوها، والتخلص من العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعوق المرأة، ونشر ثقافة العدالة والمساواة بين الجنسين. (ماجد ملحم أبو حمدان، ٢٠١٤، ٣١٦)

ويمكن اعتبار تمكين المرأة تغير شامل للعمليات المسؤولة عن رفع مكانة المرأة في المجتمع بمساعدة الدولة والمجتمع ودعمهما والتركيز على أهمية السياسة والعمل الجماعي لتمكينها من العمل على وضع جدول أعمال لذاتها وأهدافها وزيادة القدرة على السيطرة على حياتها. (Aminur Rahman, 2013, 10-11)

كما يعرف تمكين المرأة لدى بأنه عملية تصبح المرأة من خلالها قادرة على تنظيم نفسها لزيادة اعتمادها على ذاتها، وتأكيد حقها المستقل في اتخاذ الخيارات والسيطرة والتحكم في الموارد والتي سوف تساعدها في التخلص من القضاء على تبعيتها. (Malhotra, AnJu et.al, 2002)

واستناداً لما سبق يمكن تعريف تمكين المرأة إجرائيا بأنه: هو عبارة عن مجموعة من مظاهر القوة التي تتحلى بها المرأة ومن شأنها أن تعطيها الحرية الكاملة في أن تحيا

حياتها باعتبارها إنسان يتمتع بكافة الحقوق من قوانين، وإجراءات، وظروف موضوعية تتيح لها اكتساب المهارات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية وغيرها من كافة المهارات القادرة على خلق كيان قوي لذاتها يتمتع بكامل الثقة، والقدرات، والإمكانات للقدرة على توظيفها بمنظور صحيح يساهم في تطوير حياتها ومستقبلها والنهوض بدورها في المجتمع بما لا يتعارض مع خصوصية المجتمع وعاداته وتقاليدة لتحقيق الرقي والاستقرار للمجتمع.

التمكين القانوني Legal Empowerment

كما يعرف التمكين القانوني طبقا لـ Gloub بأنه عبارة عن مصطلح واسع ومتعدد المجالات لا يقتصر على استراتيجية واحدة، وهو لا يعد وصفة سحرية للتخفيف من حدة الفقر، والتمكين من الناحية القانونية استخدام القانون لتعزيز موقف المحرومين والمهمشين. (Gloub, Stephen, 2000, 6)

التمكين القانوني من وجة نظر بعض المنظمات الطبقة الأولى البنك الأسيوي للتنمية يرى أن التمكين قائم على ثلاث طبقات: الطبقة الأولى هي الوعي بالحقوق كأساس التمكين، الطبقة الثانية فهم الأفراد والجماعات للاستراتيجيات حول كيفية استخدام الهيئات الرسمية وغير الرسمية لتسوية النزاعات والوكلات التنفيذية التي تحمي حقوقهم، والطبقة الأخيرة تتمثل في الثقة والقدرة على تأكيد الحقوق. (أم ستيفنز، ٢٠٠٩، ١٣٢ : ١٣٧)

ويمكن أن ننطلق في ضوء هذا بمفهوم إجرائي للتمكين القانوني وهو: العمل على إزالة كافة أشكال التميز ضد المرأة في كافة المجالات ووضع مجموعة من الآليات تعطيها القدرة العملية والعلمية على تولي المناصب القانونية والقيادية وذلك من خلال بناء استراتيجية واضحة محددة الأهداف باستخدام القانون سواء (القانون الدولي عن طريق المعاهدات والاتفاقات الدولية، أو القانون المحلي كالدستور، أو بعض القوانين يقرها مجلس النواب بالدولة).

منهج الدراسة وإجرائتها.

أولا: نوع الدراسة.

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة ودراسة الظروف المحيطة بها، بمعنى الكشف عن الحقائق المتعلقة بظاهرة معينة، أو جماعة من الجماعات، بهدف وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً من كافة جوانبها وإلقاء الضوء علي أبعادها المختلفة بهدف التعرف على المعوقات الاجتماعية للتمكين القانوني للمرأة المصرية في محافظة بورسعيد داخل كل من الأسرة ونطاق العمل.

ثانيا: منهج الدراسة.

يعتمد منهج الدراسة الحالية علي منهج المسح الاجتماعي الذي يستخدم في البحوث الاجتماعية لوصف الظاهرة المبحوثة، وتصويرها عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

ثالثا: أدوات جمع البيانات.

استخدمت الدراسة الراهنة أداة لجمع البيانات والتى ساهمت في تقديم نوعين من البيانات النوعية والكمية، والتى تكاملت وتضامنت لتحقيق الهدف المنشود من وراء اجراء الدراسة الميدانية، والتى تمثلت في أداة رئيسية وهى تلك الأداة التى يحصل من خلالها الباحث علي المعلومات التى يعطيها له المبحوث، وفي حالة قيام المبحوث عن الاجابة عن تساؤلات الاستمارة عندها تسمى هذه الاستمارة ((استمارة مقياس)).

فإستطاعت الباحثة من خلال الخبرات المكتسبة أثناء الدراسة من تطوير وتطويع أدوات جمع البيانات، وفقاً لطبيعة الدراسة، فاستخدمت الباحثة استمارة المقياس وقسمتها الى مجموعة من المحاور وفقا للترتيب الأتى.

المحور الأول: واقع التمكين القانوني من وجهة نظر عينة البحث.

المحور الثاني: إدراك عينة البحث بالاتفاقيات الدولية التي دافعت عن حقوق المرأة.

المحور الثالث: المعوقات الاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة القانوني.

المحور الرابع: بعض المقترحات لتمكين المرأة قانونيًا.

رابعا: مجالات الدراسة.

تنقسم مجالات الدراسة إلى:

١. **المجال الجغرافي**

وقع الاختيار على مدينة بورسعيد؛ وذلك لأنها محل إقامة الباحثة ومقر عملها، فأتاحت لها متابعة الحالات بشكل مكثف وطبيعي.

٢. **المجال البشري**

تكونت عينة الدراسة من ١٠٠ مفردة قوامها مجموعة من سيدات مدينة بورسعيد اللاتي يتقلدن بعض المناصب القيادية في المجال القانوني (محاميات)، ومديرات إدارات، وعمداء، ووكلاء ووأساتذة ورؤساء وحدات ذات طابع خاص بجامعة بورسعيد، وطبيبات وغيرهن؛ وذلك للتعرف على المعوقات الاجتماعية التي تواجههم وتعمل على عرقلة تمكينهم القانوني، وتم اختيارهن بطريقة عمدية سواء على المستوى المكاني والمستوى البشري والتنوع الوظيفي.

٣. **المجال الزمني**

يقصد به الفترة الزمنية التي يتم فيها إجراء الدراسة الميدانية، وقد تم جمع بيانات هذه الدراسة خلال الفترة من شهر فبراير حتى شهر ديسمبر ٢٠٢٢م.

وقد تم توزيع المدة التي استغرقتها الدراسة على ثلاث مراحل كالآتي:

١. **مرحلة الاطلاع المكتبي:** ويطلق عليها مرحلة الإعداد النظرى للدراسة.
٢. **مرحلة الدراسة الميدانية:** ويطلق عليها مرحلة الإعداد للعمل الميداني وتنفيذه.
٣. **مرحلة كتابة التقرير النهائي:** وتتضمن كتابة النتائج والتوصيات والقضايا البحثية التي أطلقتها الدراسة.

خامسا: أسلوب التحليل والتفسير.

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على أسلوب التحليل الكيفي، وتم تفسير ذلك في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها وإطارها النظري ونتائج الدراسات السابقة.

الاتجاهات النظرية المفسرة لموضوع الدراسة:

أولا: الاتجاه البنائي الوظيفي

يعد الاتجاه البنائي الوظيفي من الاتجاهات الكلاسيكية الهامة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ويرتبط هذا الاتجاه مع النظريات التي تفسر السلوك الإنساني وعلاقته بالأفراد داخل النسق الاجتماعي والثقافي، وترجع الأصول الأولى لهذا الاتجاه إلى العالم الفرنسي "إميل دوركايم" الذي يعد من أهم رواد النظرية البنائية الوظيفية. (سيمور. سميث، ١٩٩٨، ٧٣٩)

واهتمت الدراسة بهذا الاتجاه لأنه يساعد على فهم تكوين شخصية المرأة وتنشئتها على دورها الذي رسمه لها المجتمع بشكل عام والأسرة بشكل خاص، واهتم رواد هذا الاتجاه بدءًا من "إيميل دوركايم" انتهاءً بمجموعة من القضايا أهمهم قضية التكامل البنائي والضمير الجمعي، وستعرض الباحثة لهم فيما يأتي:

١. **قضية التكامل البنائي**

تستند قضية التكامل إلى فكرة رئيسية هي فكرة التكامل البيولوجي، فقد أشار "إيميل دوركايم" إلى نوعين من التكامل هما: التضامن الأولي كما هو الحال في المجتمعات البدائية، والتضامن العضوي كما في المجتمعات الصناعية. والتضامن يتم من خلال فكرة رئيسية هي فكرة تقسيم العمل، فهو يهتم بالدور المبذول لا بالشخص، فالشخص قد يؤدي عدداً من الوظائف في آن واحد. (Parsons, Talcott, 1960, 125)

ويقول مؤيدو هذا الاتجاه بأن الرجل والمرأة متساويان، ولكن كلًا في تخصصه، هو بالخارج للعمل وهي بالداخل لرعاية شؤون المنزل، وهذا الاختلاف لا يعد تميزاً فإن توصلت الأسرة إلى وحدة اجتماعية استطاعت جعل المجتمع يصل إلى الترابط والانسجام؛ بحيث ينسب للرجل العمل بالخارج لكسب العيش وللمرأة العمل بالداخل لرعاية شؤون المنزل، وهذا ما أطلق عليه "تالكوت بارسونز" الأدوار العملية (دور الرجل) والأدوار التعبيرية (دور المرأة). (جوردن مارشال، ٢٠٠١، ٤٦٠)

واعتمادًا على الملاحظة لموضوع البحث وهو المعوقات الاجتماعية للتمكين القانوني

للمرأة أكدت هذه الرؤية ضرورة التعمق في الاتجاه الذي تبناه "إيميل دوركايم" الذي واجه معارضة شديدة في العصر الحديث، وتتضمن جوانب المعارضة الآتي:

أ- أن فكرة التكامل ما هي إلا طريقة ملتوية تمنح الرجل السيطرة على المرأة بشكل أكبر وتسلبها حقوقها داخل إطار المجتمع.

ب- أن ذلك الاتجاه يسلب المرأة حقها الاجتماعي حيث إنه يفرض تركيزها على الذات ومحيط الأسرة فقط.

ت- بالرغم من أن هذا الاتجاه ينادي بالتغير إلا أنه في حالة ثبات، وهذا يتعارض مع فكرة التطور. (Cantor, Dorothy W. et al., 1992, 297)

وأولت الدراسة هذا الاتجاه اهتمامًا رغم الانتقادات الشديدة التي تعرض لها إلا إنه بعد خروج المرأة إلى العمل لا يزال المجتمع يضع على عاتقها مسؤلية رعاية الأسرة داخل المنزل؛ لذا تحاول الباحثة معرفة المعوقات الاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة القانوني في ضوء المتغيرات المجتمعية؛ وذلك للقضاء على المعوقات التي تواجهها والقدرة على إثبات نجاحها.

٢. قضية الضمير الجمعي

تقوم النظرية الوظيفية على عملية التنشئة الاجتماعية للطفل داخل الأسرة، لذا فإن وظيفية الضمير الجمعي تتلخص في الدور الذي تقوم به الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، ففي نظرية "بارسونز" تعتبر من أهم العوامل التي تقوم بوظيفتها للحفاظ على النظام الاجتماعي، وترجع الجذور الأولى لهذا الفكر لـ "إيميل دوركايم" وعلماء الأنثروبولوجيا، فينظر "بارسونز" للسلوك على إنه يحمل في متنه توجيهاً قيماً مما يؤدي إلى نظام أخلاقي. (نيقولا تيماشيف، ١٩٨٥، ٣٦٢)

وقد أكد "بارسونز" على أهمية أن يتعلم الفرد دوره وقيم المجتمع عن طريق والديه داخل الأسرة ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الأساليب هي:

أ- ضرورة دمج الطفل مع قيم الأم عن طريق التوحد، وبتأثر "بارسونز" بـ "فرويد" في تجسيم دور الأم في الضبط الاجتماعي وتعليم قيم المجتمع.

ب- التدعيم الإيجابي للسلوك بالثواب والسلوك السلبي بالعقاب ويظهر تأثير المدرسة

السلوكية في هذا الاتجاه.

وفي ضوء هذا وضح "بارسونز" أهمية التنشئة الاجتماعية في نقل قيم المجتمع من جيل إلى جيل لخلق توازن داخل إطار المجتمع. (علي عبد الرازق جلبي، ١٩٩٥، ٢٠١: ٢٠٢)

ويتضح مما سبق إنه من الممكن أن تستفيد الدراسة الحالية من هذا الاتجاه؛ وذلك للتعرف على المعوقات الاجتماعية التي تتعرض لها الأسرة ومن ثم تخلق اختلالاً في دور المرأة يحول بينها وبين تمكينها القانوني.

كما يتماشى هذا الاتجاه مع الأهداف التي تسعى لها الدراسة؛ لذا اعتمدت الدراسة على هذا الاتجاه باعتباره إطارًا نظريًّا لدراسة المجتمع، واعتمادًا على ما تقرره الوظيفة من المجتمع فهو عبارة عن مجموعة من الأنساق التي يعمل كل منها وظيفة معينة من أجل الحفاظ على استقرار المجتمع وتوازنه، ومن ثم فإن القانون عند الوظيفة هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تعمل على ضبط العلاقات الاجتماعية من ناحية، كما إنها من ناحية أخرى تؤثر على السياق الاجتماعي الذي توضع فيه القوانين. (أمل ابو الخير أبو الخير طه، ٢٠١٦)

ويعتقد مؤيدو هذا الاتجاه أن العامل الرئيس في إحداث طفرة من التغيرات يتوقف على الدور الذي تلعبه الدولة؛ وذلك لسيطرتها على أجهزة التشريع بالأضافة إلى سيطرتها على القانون والذي تستطيع من خلاله تحقق التغير الاجتماعي، فبدون الدولة لا يمكن تنفيذ القانون. فالدولة عند استخدامها القانون تعمل على إعادة التوازن داخل المجتمع، وتأتي دراسة القانون من خلال الاتجاه الوظيفي ونظرته للمجتمع للوصول إلى صورة واضحة عن طريق علاقة القانون بالمجتمع وتأثير التغيرات المجتمعية على عملية التشريع ومدى ملائمة القانون لأوضاع المجتمع.

الاتجاه الثاني: الدور الاجتماعي

يعد الدور الاجتماعي من المفاهيم الاجتماعية المعقدة في علم الاجتماع، فمن أهم رواد هذا الاتجاه "جورج هربرت ميد" حيث يعتمد على مفهومين أساسين هما:

المكانة الاجتماعية: وهي وضع الفرد في بناء اجتماعي معين وترتبط به التزامات

تقابلها حقوق وامتيازات.

الدور الاجتماعي: هو عبارة عن مجموعة من الأفعال التي يقوم بها الفرد داخل إطار الجماعة التي ينتمي إليها. (معتصم تركي الضلاعين، ٢٠٢٠، ٤٠ : ٤١) أو هو عبارة عن السلوك المتوقع من قبل شخص يشغل مركزًا معين، ولكل دور مجموعة من المتطلبات والخصائص التي تكن متأثرة ومشروطة بالعادات والتقاليد حينا، وتنجم أيضا عن الشخص الذي يحتل مركزا معينا حينا أخرى.

ويشترك الدور الاجتماعي مع مجموعة من التعريفات الفرعية هي:

١. **الدور المعياري:** هو عبارة المواصفات والمتطلبات الناجمة عن المجتمع بعينه أو ثقافة معينة، والتي ترسم للأشخاص أدوارهم ومراكزهم الاجتماعية المتباينة.

٢. **الدور المتوقع:** هو عبارة عن مجموعة من المواصفات أو الخصائص التي يكتسبها الأنا من الآخر والعكس، وذلك في موقف تفاعل يتأثر بالثقافة الفعلية لكل منهما.

٣. **الدور الوظيفي:** هو عبارة عن الدور الفعلي الذي يتماثل مع الثقافة العامة أو الفرعية أو دور الجماعة، وقد يتماشى مع الدور المعياري والدور المتوقع قد لا يتماشي مع أحداهما وقد يتطابق معه بدرجات متفاوتة. (سامية الساعاتي، ٢٠٠٦، ١٠٥ : ١٠٦)

ويعتبر الدور هو الوحدة الصغيرة المغايرة للحدث السلوكي داخل البناء الاجتماعي، ومن ثم تصنف وتنظم الأدوار، فكل شخص يقوم بأدوار متفاوتة للفعل الاجتماعي الواحد مما يؤدى إلى تماسك الأفراد داخل البناء الاجتماعي، فيتأثر البناء الاجتماعي بالقيم وأهداف الحياة وفكرة الفرد عن ذاته وتجارب طفولته ومناهج التعليم والتجارب التي تعرض لها الفرد جميعها في إدراك الشخص لدوره. (سامية فهمي، ٢٠٠٣، ٢٤ ـ ٢٥)

وتدرس نظرية الدور الفوارق في النوع الاجتماعي؛ حيث تقوم النظرية على دراسة الاختلافات بين الجنس والنوع في مجال الاتصال حيث إنها تخرج من فكرة أن الرجال يقطنون في كوكب وأن النساء يقطنون في كوكب آخر، فتعتمد النظرية على ذلك الاعتقاد إلا أن النساء والرجال يختلفون جوهريًا؛ وذلك لأن الجنس هو الخاصية الوحيدة الأكثر سهولة في استخدامها لتصنيف البشر إلى فئات أسهل من السلالة.

وتعتقد نظرية الدور أن الجنس يتحدد من خلال الجينات والتكوين البيولوجي، فهي

عبارة عن مجموعة من المعتقدات التوافقية حول خصائص النساء والرجال، وحددت كل المجتمعات سلوكيات معينة لكل جنس بناء على هذا النمط، فوضعت مهام النساء ورؤية المجتمع لهن في سمات معينة وهي رعاية شؤون المنزل على خلاف مهام الرجال التي تتمثل في الخروج للعمل انطلاقًا من أن "الرجال قوّامون على النساء"؛ وذلك على خلاف المجتمعات الغربية، وإن جاء سلوك النساء والرجال مخالفًا لتلك السمات التي وضعت من قبل تلك المجتمعات. ومن هنا تأتي ملامح الاستغراب لأن تلك السمات قد أزيلت. (ماريان ديانتن، إليان د.زيلي، ٢٠١٥، ٧٩)

الاتجاه الثالث: الاتجاه النسوي

وتجدر الإشارة بدايةً إلى أن هناك العديد من النظريات النسوية المختلفة التي ظهرت وحاولت أن تلقي الضوء على كل مظاهر التفاوت المختلف بين الرجل والمرأة في المجتمعات البشرية وبشكل خاص أوضاع المرأة في الغرب، والمثير للجدل أن معظم هذه النظريات ظهرت في العالم الغربي منذ بداية الثروة الصناعية إلى الآن. وكان مصطلح النسوية يشير في بادئ الأمر إلى المناديات بمنح المرأة حق الاقتراع وإلى غيرهن من الداعيين إلى السماح بالترشح الى الانتخاب وحق النساء في الالتحاق بالتعليم والمهن المختلفة. (جوردن سكوت، جون مرشال، ٢٠١١، ٣٧١)

ظهرت الحركة النسوية في القرن ١٩، بنمو وعي المرأة بذاتها ومحاولة مجابهة الظلم الذي يقع عليها منذ زمن، وتزاحمت الأصوات التي تنادي بالمساواة والحرية وإلغاء التمييز بكافة أشكال، إلا أن التغيير الفعلي لهذه الأنماط لم يبدأ إلا في الثلث الأخير من القرن العشرين وذلك عندما بدأت الحركة النسوية بالتكتل والتشكل الممنهج وفق رؤية واضحة فأُطلِق لفظ النسوية، ذلك الاتجاه الذي يعمل على تصحيح وتحسين وضع النساء المتدني الذي يقلل من شأنها ومواجهة السيطرة الذكورية والتحيز الجنسي الذي أثَّر في البنية الثقافية بشكل عام. (رياض القرشي، ٢٠٠٨، ٢٥).

وأطلقت فكرة النسوية ثورة علي مركزية العقل الذكورى التى أشارت اليها (يمنى الخولى) إحدى رائدات النسوية في الفكر العربي، حيث أشارت الى النسوية علي إنها كل جهد نظرى أو عملى يهدف الى مراجعة واستجواب ونقد النظام السائد في البنيات الاجتماعية،

الأمر الذى جعل الرجل هو المركز والمرأة في مكانة أدنى، فتطلق قيودا عليها تمنعها من النمو والعطاء وذلك فقط لأنها إمرأة تقلل من خبراتها وسماتها فقط لأنها أنثوية، لتظهر الحضارة في شتى مجالاتها علي إنها إنجاز ذكورى يؤكد سلطة الرجل وتبعية وهامشية المرأة.**(يمنى طريف الخولى، ٢٠٠٤، ١١)**.

ومع التطور التاريخى للنظرية النسوية مرت بالعديد من الحركات التى يطلق عليها (الموجات النسوية) وهم موجتان اساسيان نتج عنهما موجة ثالثة اطلق عليها ما بعد النسوية. (فاتن أحمد علي،٢٠٠١، ١١).

<u>الموجة الأولى</u>: يرجع تاريخها في الفترة ما بين (١٨٨٠ــ١٩٢٠)، وكان هدفها الرئيسي هو حصول المرأة على كامل جوانب المساواة مع الرجل في الحقوق والمواطنة، متضمنة في ذلك حركات تشريعية، ولكن ترجع جذور الموجة الأولى إلى ما قبل القرن ١٩، أي الفترة ما بين قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م والتي اعتبرت الساحة الأولى للمطالبة بحقوق النساء، وكان لظهور المؤلفة "Mary Wolstonecrat" وكتابها "الدفاع عن حقوق المرأة" مؤشرات لانطلاق هذه الموجة، وكانت الأولوية الحقيقية للموجة الأولى هي التركيز على ضرورة تغيير التشريعات من أجل منح المرأة كافة الحقوق في التعليم، والتصويت في الانتخاب، وحق العمل، والزواج، والطلاق وكذلك الحق القانوني في الملكية، وتحقيق عناصر المساواة بين الجنسين. وفي مطلع القرن العشرين انطلقت حملات النساء بشكل أوسع وذلك لتحقيق حق الاقتراع؛ حيث كان الاعتقاد بأن حق الاقتراع هو العامل الأساسي لتحقيق مساواة النساء في كامل الحقوق والمواطنة على جدول أعمال التشريعات. (سلوى العمدة، ٢٠١٦، ٣٦ : ٣٧)

<u>الموجة الثانية</u>: في الفترة ما بين ١٩٦٠م، وذلك حتى نهاية القرن العشرين، اعتمدت هذه المرحلة على النقد العقلاني، فقد تجاوز الأمر مطلب المساواة، وظهرت العديد من التيارات والعديد من المذاهب التي اعتمدت على لغة التحرر من القمع السياسي والاجتماعي والجنسي، فانطلقت الموجة الثانية بقوة مع "بيتي فرايدان Betty Friedan" الكاتبة الأمريكية والمناضلة النسوية في كتابها "السحر الأنثوي" عام ١٩٦٣م، والتي أكدت من خلاله على ضرورة إعادة تشكيل الصور الثقافية للأنوثة بما يسمح للمرأة الوصول إلى

أعلى مراتب النضج والاكتمال وتحقيق الذات. (لينا جزراوي، ٢٠١٨، ٦٥ : ٦٦)

ومن منطلق معارضة النسويين الراديكالين لمفهوم السلطة الأبوية قاموا بتطوير العلاقات الاجتماعبة المبنية على النوع، حيث إنه ظهر في الثمانينات كنموذج نظري مسيطر (Gender approach) لإلقاء الضوء على الذكورة والأنوثة كفئتين متناقضتين وذلك مع وجود قيم غير متساوية، ويركز النوع على كيف يضفي السلوك والدور معانٍ معينة، وكيف تتنوع الأبنية الاجتماعية وكيف يتم تقسيم العمل بها. (فاتن أحمد علي، ٤١: ٤٢).

وقد أهتمت النظرية النسوية بتمكين المرأة سياسيا وأقتصاديا وأجتماعيا، ومن هنا فإن التمكين يشير الى مجموعة من الأفعال هى:.

١ . تضييق الفجوة بين الرجال والنساء في مختلف مجالات الحياة.

٢ . توسيع النطاق أمام المرأة في كافة الجوانب الحياتية من خلق فرص للتعليم والأقتصاد والعمل والحقوق في المجال القانونى والنقابي.

٣ . ازالة كافة العوائق التى تحول بين المرأة وتمكينها ومن ضمنها العوائق المرتبطة بالصحة.

٤ . المساواة فى أغلب الأنشطة الحياتية ومن ضمنها الأنشطة التى ترتبط بصنع القرار.

٥ . العمل علي توفير كافة الأليات والأستيراتيجيات التى تعمل علي إدماج المرأة في التنمية الأقتصادية لتعزيز استقلالهن وتعزيز كرامة النوع الإنسانى. (رضاعبد الحكيم رضوان، ٢٠٠٧، ١٥٠:١٤٣).

وفى إطار الموجتان التى اطلقتهم النظرية النسوية يمكن الأشارة الى نظرية ما بعد النسوية

حيث ظهرت نظرية ما بعد النسوية في ثمانينات القرن العشرين لإلقاء الضوء علي الحركة المضادة للحركة النسوية وذلك لوصف الحركة المضادة للموجة النسوية الثانية من الحركة النسوية، حيث يتجة رواد ما بعد النسوية الى القول ان الحركة النسوية لم تعد مرتبطة بالمجتمع فى العصر الحديث، وتشير اميليا حونز أن كتابات ما بعد النسوية ظهرت فى ثمانيات وتسعينات القرن العشرين لرسم الموجة الثانية من الحركة النسوية

بأعتبارها كيانا مستقلا ومتكاملا ولكن وجه الكثير من الانتقادات الى تلك الكتابات.(Jones, 1994, 20).

ومن ثم فإن مصطلح ما بعد النسوية يستخدم للأشارة الى النساء الشابات الذين يعتقدن انهم استفدن من الحركة النسائية وذلك عن طريق الحصول علي حقوقهن في الوظائف والتعليم وحياة أسرية جيدة ولكنهم فى الوقت نفسة لم يبذولون قصارى جهدهم من أجل الحصول على حقوقهم فى المجال القانونى، فمصطلح مابعد النسوية أثار جدلا كبيرا حيث انتهى الا أن المساواة التى ينادى بها خرافات وأن انصار ما بعد النسوية بمكنهم التركيز علي اتجاه أخر مختلف.(Aronson, 2003, 226).

كما أن المساواة التى تطالب بها نظرية ما بعد النسوية يمكن الأشارة لها في اتجاهيين.

١. الاتجاه الأول: يعتمد على إلغاء خصوصية الذكورة والأنوثة بمعنى ان يكون كل من الرجل والمرأة لا انتماء جنسي لهم، ونتيجة ذلك يمكن إعطاء المرأة ما يعطى للرجل دول تفريق بينهم.
٢. الاتجاه الثانى: يعمل علي الحفاظ علي التنوع فى الخصوصيات الانسانية التى يتميز بها الطرفين مع إعطاء كل طرف الفرصة للتحرك بحرية كل في دائرة خصوصيته، ومن هنا تعمل القوانين لتوضح للمرأة مساحة إلتقائها بالرجل مما يعمل علي الحفاظ علي خصوصية الرجل والمرأة وتحقيق التكامل فى ممارسة أنشطة كل منهما الأخر.**(زمن كريم حسن، ٢٠٢١، ٢٢١).**

وطبقا لهذه النظرية يتبين لنا أن المجتمع المصرى يتميز بإنفتاح فكرى تجاه قضية المساواة بين الرجل والمرأة ويتضح ذلك في القوانين والتشريعات التى تشجع علي تحقيق المساواة بشكلأكثر فاعلية بين الرجل والمرأة وذلك للعمل علي تحقيق التنمية المرجوة في المجتمع، فجهود الدولة لتمكين المرأة تظهر من خلال المجالات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ وذلك في إطار الجهود التى طرحتها الدولة تجاة المرأة لتأهليها للعمل في الحياة السياسية وتولى المناصب القيادية، مما يعكس إطارا من التنمية داخل إطار المجتمع.

الدراسات السابقة

المحور الأول: الدراسات التي تناولت تمكين المرأة

قدمت **(إنتصار صالح الحلبي، ٢٠٢٠)** دراسة عن "**تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠**، استهدفت إلقاء الضوء على فعالة المرأة في تحقيق التنمية، ورفع مستوى وعي المرأة نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا لتتمكن من وقاية ذاتها، والعمل على محاورة ونقاش جميع المسؤوليات بكل ثقة مع سرد مقترحات قيمة للموضوع، ومساعدة المرأة على صقل خبراتها وتطوير قدراتها اللازمة إلى استقراراها، ومقاسمة المرأة الرجل في الحصول على العمل وإبراز مكانتها.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد العينة في تمكين المرأة تبعًا لمتغيرات الدراسة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاستقرار الأسري طبقا لمتغيرات الدراسة، ووجود علاقة ارتباطية بين استبيان تمكين المرأة واستبيان الاستقرار الأسري، ووجود علاقة ارتباطية بين استبيان تمكين المرأة وبين متغيرات الدراسة، واختلاف نسبة مشاركة العوامل المؤثرة على تمكين المرأة، واختلاف نسبة مشاركة العوامل المؤثرة على الاستقرار الأسري.

أقامت **(إيمان علي معبد الزهري، ٢٠٢٠)** دراسة عن "**سياسات تمكين المرأة في مصر، دور المجلس القومي للمرأة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦**"، واستهدفت الدراسة العمل على اكتشاف وتشخيص طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرات، وأعتمدت على المنهج البنائي الوظيفي على عينة ممثلة بطريقة قصدية وفقاً لمجموعة من الخصائص والشروط، وطبقت المقابلة لجمع البيانات، كما استطاعت الدراسة الكشف عن سياسة تمكين المرأة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها أن ظل الظروف والفترات التي مرت بها مصر أدت إلى تفاوت تمكين المرأة وفقاً للسياسات الداعمة لها في شتى المجالات، كما أثبتت الدراسة أنه كلما توافرت الإمكانات الاقتصادية للمجلس كلما زادت فاعلية دوره في سياسة التمكين، كما وضحت أنه كلما كان النظام السياسي محايداً مؤمناً بقضايا المرأة كلما زاد الاهتمام بمؤسسات

المرأة.

قدمت **(جهاد محمود صابر الغنام، ٢٠٢٠)** طرحًا بعنوان "**الجهود الرسمية لتمكين المرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة نموذجاً**"، وأرادت الدراسة التعرف على الدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة من أجل العمل على تمكين المرأة المصرية، واختبار مدى فاعلية هذا الدور، وانطلقت الدراسة من عدة تساؤلات هي: ما السياق العالمي الذي دعى إلى إنشاء المجلس القومي للمرأة؟ ما أهم الآليات التي يعتمد عليها المجلس القومي للمرأة من أجل تحقيق أهدافه؟ ما الدر الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة من أجل تمكينها سياسياً واقتصادياً وثقافياً وقانونياً؟ إلى أي مدى ساهم المجلس القومي للمرأة في تحقيق التمكين المطلوب ؟

واستخدمت الدراسة النظرية النسوية التي تطالب بالمساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية، كما اعتمدت الدراسة على دليل المقابلة لعدد من الإخباريين المهتمين بحقوق المرأة، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تؤكد فاعلية المجلس القومي للمرأة في دوره لتحقيق التمكين القانوني للمرأة من خلال سن القوانين واقتراحها وتعديلها ومدى أهمية تلك القوانين للحفاظ على حقوقها ومنع التميز في مختلف المجالات، واتضح أيضا من خلال الدراسة أن البرامج والأنشطة التي يقوم بها المجلس القومي للمرأة أقل فاعلية في تحقيق التمكين المطلوب، بالإضافة إلى شروع المجلس القومي للمرأة في العديد من المشروعات في مختلف أنحاء الجمهورية مما أدى إلى تشتت جهود المجلس وعدم القدرة على متابعة الكم الهائل من المشروعات، كما توصلت الدراسة إلى مشروع المرأة المعيلة، فقد حقق ذلك التمكين الاقتصادي ولم يتحقق التمكين الاجتماعي والسياسي والقانوني.

المحور الثاني: دراسات ترتبط بالتمكين القانوني للمرأة

أجرت **(عائشة بورغدة، ٢٠١٥)** دراسة حول "**التمكين القانوني والسياسي للمرأة**"، حيث استهدفت التعرف على التمكين القانوني والسياسي للمرأة حيث تضمنت الدراسة ستة محاور أساسية وهم:

المحور الأول: مفهوم التمكين وتوفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن

الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد للقضاء على كافة أنواع التبعية ضد المرأة واستكانتها اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا.

المحور الثاني: التركيز على مستويات التمكين الفردي والجماعي والمجتمعي.

المحور الثالث: التركيز على قياس مؤشرات تمكين المرأة، ومنها مشاركة النساء في المواقع القيادية واللجان والمواقع العامة، وإتاحة فرص التعليم غير التقليدية أمام النساء.

المحور الرابع: معرفة تطور مفهوم التمكين من خلال التنمية والمرأة والتنمية والنوع الاجتماعي والتنمية.

المحور الخامس: يدار حول تمكين المرأة في التشريع في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام القانوني الوطني.

المحور السادس: والذي يدور حول واقع تمكينها سياسيًّا والذي يتضمن التمثيل النيابي والعمل الحزبي والمشاركة في الانتخابات الرئاسية.

وتوصلت الدراسة إلى التمكين القانوني والسياسي يعد عاملا رئيسيًّا لإدماج المرأة في عملية التنمية وعنصر هام في أية استراتيجية تسعى إلى مشاركة الجنسين في الحياة العامة، كما تبين أن التمكين القانوني أكد على الوصول إلى الموارد كالتعليم والعمل يتم بناء على كفاءة الشخص وليس له علاقة بالنوع أو العرق، كما توضح أن التمكين السياسي ساهم في تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية وارتفاع معدلات النساء في البرلمان والحكومة والأحزاب السياسية.

وأجرت **(مريم محمد عثمان، ٢٠١٦)** دراسة عنوانها "**انعكاس التمكين القانوني للمرأة الأردنية على مشاركتها السياسية**"، حاولت الدراسة التعرف على وصول المرأة إلى مواطن صنع القرار ووضع السياسات في المؤسسات البرلمانية، ورسم سياسات الدول، وقد اعتمد ذلك على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمكين المرأة لقياس مشاركتها السياسية اعتمادًا على حصة المرأة في مقاعد البرلمان.

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة على مجموعة من القيادات النسائية الناشطة في العمل السياسي النسائي، والتي تم تحديدها بناء على المستوى العلمي والحالة الاجتماعية والدخل الشهري والانضمام إلى الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية

والمشاركة في العمل السياسي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ارتباط المشاركة السياسية للمرأة بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي يرتبط بها المجتمع، ومدى أهلية المجتمع لعملية المشاركة السياسية والنهج السياسي الذي يتمتع به، وأن هناك تحسنًا في وضع المرأة السياسي في المملكة من خلال وضع مجموعة من الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها والتي ترتبط بمجموعة من التعديلات في قانون الأحوال الشخصية.

زيادة نسبة النساء في المشاركة الفعلية في التصويت الانتخابي، كما أوضحت الدراسة أن نظام الكوتا النسائية من أكثر القوانين التي ساعدت على إعطاء المرأة حصة في البرلمان بواقع فعلي ٦ مقاعد، وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة أن ٦٠,٨٪ من العينة أن هناك مساواة فعلية بين الرجل والمرأة، بينما ٤٤,٢٪ من العينة أظهرت دور الإعلام الإيجابي على مشاركة المرأة السياسية.

وأظهرت الدراسة أن أكثر الأسباب التي تعمل على زيادة مشاركة الرجل في الانتخابات هو أن الرجل أقوى، كما كشفت انتشار مجموعة من العادات والتقاليد في المجتمع الأردني التي تقف حائلا أمام مشاركة السياسية للمرأة، وأكدت أن من أكثر المعوقات هو عدم توافر الاستقرار المالي، وارتباط دخلها بدخل الرجل، وعدم تحفيز القوانين والأنظمة على وصول المرأة إلى مراكز قيادية، وأن هناك فوارق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو نظرة المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة التي تعزز مستوى التعليم.

وحاولت **(إيمان عمر اللحمدي، ٢٠١٨)** في دراسة بعنوان "**معوقات تمكين المرأة العربية من حقوقها القانونية في الجمهورية اليمنية**" استهداف الأمور التي تعمل على تفعيل مشاركة المرأة في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، الأمر الذي يعمل على تحقيق مساواة المرأة مع الرجل من منطلق الاهتمام بقضايا المرأة بوصفها إنسان ومواطن لها حقوق وحريات قانونية واقتصادية وعلمية وثقافية وسياسية.

الأمر الذي يعمل على تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل، فالمرأة في ضوء هذه الدراسة تعاني من إرث ثقافي قديم حول حرمان المرأة من بعض الحقوق وصعوبة في تطبيق القوانين، كما تهدف إلى التعرف على مفهوم التمكين، القوانين، الحقوق، الحقوق القانونية للمرأة اليمنية، المعوقات التي تؤثر على تمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية والثقافية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المسح الاجتماعي بالعينة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي: وجود فجوة واسعة في تطبيق القوانين والتشريعات على أرض الواقع، وضعف دور الدولة في دعم وزيادة مشاركة المرأة في العمل العام، والظروف القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لا تزال عقبة أمام مشاركة المرأة في المجال السياسي، وعدم وعي المرأة بأهمية القوانين والتشريعات المتعلقة بها، وضعف الوعي المجتمعي بأهمية انخراط المرأة في المجال السياسي.

الدراسة الميدانية:

تحاول الباحثة في هذا الأتجاة أن تقدم إطاراً منهجياً لتنفيذ الدراسة الميدانية فقد مرت الدراسة الميدانية بعدة مراحل بدءاً من مرحلة بداءً من مرحلة تصميم الدراسة مروراً بمرحلة التنفيذ انتهاءً بمرحلة التحليل والتفسير وإستخلاص النتائج فكانت من ضمن الاجراءات المنهجية التى مرت بها الدراسة صدق وثبات الاستمارة كما هو تم عرضها كالأتى:

*** استمارة مقياس لقياس المعوقات الاجتماعية للتمكين القانوني للمرأة في محافظة بورسعيد (إعداد الباحثة)**

أولاً : صدق الاستمارة

أ- صدق المحكمين:

قامت الباحثة بعرض الاستمارة في صورتها المبدئية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال علم الاجتماع لتحديد مدى مناسبة العبارات لكل محور حيث تتكون الاستمارة من أربعة محاور هم:

المحور الأول: واقع التمكين القانوني من وجهة نظر عينة البحث.

المحور الثاني: إدراك عينة البحث بالاتفاقيات الدولية التي دافعت عن حقوق المرأة.

المحور الثالث: المعوقات الاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة القانوني.

المحور الرابع: بعض المقترحات لتمكين المرأة قانونياً.

وتم إجراء التعديلات المقترحة للسادة المحكمين من حذف وتعديل وإضافة وإعادة صياغة

بعض العبارات وتراوحت نسب الاتفاق بين السادة المحكمين على مدى صلاحية العبارات بين (٨٣ :١٠٠٪) ، وأصبحت الاستمارة مكونة من (٣٨) عبارة موزعة على محاور الاستمارة.

ب- الاتساق الداخلى:

يعد صدق المحكمين من أنواع الصدق السطحي أو الظاهري؛ لذلك قامت الباحثة بتطبيق الاستمارة على عينة استطلاعية من المرأة بمحافظة بورسعيد بلغ عددها (ن = ٣٥) وذلك لحساب الاتساق الداخلي عن طريق حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصاراً بـ SpssV.27 فكانت قيم معاملات الارتباط كما هو بجدول (١)

جدول (١)

قيم معاملات ارتباط عبارات الاستمارة بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط
١	**٠.٧١٩	١١	**٠.٧٦٥	٢١	**٠.٧٢٢	٣١	*٠.٢٤٠
٢	**٠.٧٨٠	١٢	**٠.٧٣٦	٢٢	**٠.٧١٠	٣٢	**٠.٧٣٥
٣	**٠.٧١٥	١٣	*٠.٢٨٦	٢٣	*٠.٢٣٩	٣٣	**٠.٧٦٦
٤	**٠.٧٢٥	١٤	**٠.٧٦٥	٢٤	**٠.٧١٦	٣٤	**٠.٧٤٣
٥	**٠.٧٢٥	١٥	**٠.٧٢١	٢٥	*٠.٢٠٨	٣٥	**٠.٧٦٧
٦	**٠.٧٨٦	١٦	**٠.٧٢٤	٢٦	**٠.٧٥١	٣٦	*٠.٢٢١
٧	*٠.٢٨٠	١٧	**٠.٧٨٧	٢٧	**٠.٧٨٠	٣٧	**٠.٧٧٤
٨	*٠.٤١١	١٨	**٠.٧٦٥	٢٨	**٠.٧٥٥	٣٨	**٠.٧٢٧
٩	**٠.٧٤٤	19	**٠.٧٣٥	٢٩	*٠.٢٢٥	–	–
10	**٠.٧١٢	20	**٠.٧١١	٣٠	**٠.٧٤٣	–	–

(*) دال عند مستوى ٠.٠٥ (**) دال عند مستوى ٠.٠١

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات ارتباط العبارات بمحاور الاستمارة دالة

إحصائياً عند مستوى (٠.٠١) والبعض الآخر دال إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥)؛ أي أنه يوجد اتساق ما بين عبارات الاستمارة ومحاورها؛ مما يشير إلى أن الاستمارة على درجة مناسبة من الاتساق.

ثانياً: ثبات الاستمارة

أ- طريقة معامل ألفا لكرونباخ

حيث استخدمت الباحثة لحساب ثبات الاستمارة معامل ألفا لكرونباخ Cronbach's Coefficient Alpha في حالة حذف درجة العبارة من الدرجة الكلية للاستمارة، فبلغت قيمة معامل ألفا العام للاستمارة ككل (٠.٨٤٨)، كما تم حساب معامل ثبات كل عبارة فكانت قيم معاملات الثبات كما هو بجدول (٢).

جدول (٢).

قيم معاملات ألفا لعبارات الاستمارة

رقم العبارة	قيمة معامل ألفا	رقم العبارة	قيمة معامل ألفا	رقم العبارة	قيمة معامل ألفا	رقم العبارة	قيمة معامل ألفا
١	٠.٨٤١	١١	٠.٨٤٦	٢١	٠.٨٤٢	٣١	٠.٨٤٢
٢	٠.٨٤٤	١٢	٠.٨٤٦	٢٢	٠.٨٤٣	٣٢	٠.٨٤٥
٣	٠.٨٤٥	١٣	٠.٨٤٥	٢٣	٠.٨٤٦	٣٣	٠.٨٤٦
٤	٠.٨٤٢	١٤	٠.٨٤٥	٢٤	٠.٨٤٧	٣٤	٠.٨٤٤
٥	٠.٨٤٦	١٥	٠.٨٤٦	٢٥	٠.٨٤٥	٣٥	٠.٨٤٥
٦	٠.٨٤٥	١٦	٠.٨٤٤	٢٦	٠.٨٤٥	٣٦	٠.٨٤٣
٧	٠.٨٤٤	١٧	٠.٨٤٥	٢٧	٠.٨٤٣	٣٧	٠.٨٤٤
٨	٠.٨٤١	١٨	٠.٨٤٣	٢٨	٠.٨٤٤	٣٨	٠.٨٤٣
٩	٠.٨٤١	19	٠.٨٤٤	٢٩	٠.٨٤٤	–	–
١٠	٠.٨٤١	20	٠.٨٤٥	٣٠	٠.٨٤١	–	–

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ثبات العبارات أقل من معامل ثبات الاستمارة ككل، مما يشير إلى أن عبارات الاستمارة على درجة مناسبة من الثبات.

ب – طريقة التجزئة النصفية

للتحقق من ثبات الاستمارة ككل تم استخدام طريقة التجزئة النصفية Split half، وبلغت قيمة معامل الارتباط بين نصفd الاستمارة (٠.٨٠٨) وبعد تصحيح أثر التجزئة بمعادلة سبيرمان وبراون Spearman-Brown بلغت قيمة معامل الثبات (٠.٨٩٤)، ويتضح مما سبق أن الاستمارة على درجة مناسبة من الثبات.

ومن إجراءات الصدق والثبات السابقة أصبحت الاستمارة مكونة من (٣٨) عبارة موزعة على محاورها كما يأتي:

المحور الأول: واقع التمكين القانونى من وجهة نظر عينة البحث ويمثله العبارات من (١ إلى ٩).

المحور الثاني: إدراك عينة البحث بالاتفاقيات الدولية التي دافعت عن حقوق المرأة ويمثله العبارات من (١٠ إلى ١٨).

المحور الثالث: معوقات الاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة القانوني ويمثله العبارات من (١٩ إلى ٢٨).

المحور الرابع: بعض المقترحات لتمكين المرأة قانونياً ويمثله العبارات من (٢٩ إلى ٣٨)، والاستمارة بهذه الصورة صالحة للتطبيق على عينة البحث الأساسية.

وبعد التطبيق الميدانى تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

النتـائـج

انطلقت الدراسة من محاولة التعرف على المعوقات الاجتماعية للتمكين القانوني للمرأة المصرية في محافظة بورسعيد ومحاولة التغلب عليها. وكانت من أبرز هذه النتائج:

١. إن فهم وتحليل مشاركة المرأة القانونية لا يتم بمعزل عن فهم طبيعة المجتمع القانوني والعملية القيادية في المجتمع المصري، فإذا تم فهم المجتمع وطبيعة الحراك القانوني سوف تساعد على فهم مشاركة المرأة القانونية وأهم حقوقها كعنصر فعال داخل إطار المجتمع، وهذا يعني أن إجراء مقاربة لمشاركة المرأة يجب أن يتم من خلال المشاركة القانونية في المجتمع بشكل عام.

٢. ترتبط المشاركة القانونية للمرأة بمجموعة من المتغيرات والعوامل التي ترتبط

بالمجتمع، ومدى أهلية هذا المجتمع لعملية المشاركة القانونية للمرأة، والنضج الفكري لهذا المجتمع حتى يكون مؤهلا لتقبل المشاركة القانونية للمرأة.

٣. إن المتتبع لسيرة المرأة في العمل القانوني يدرك أن هناك تطورًا في وضع المرأة من الناحية القانونية في المجتمع المصري، وقد ظهر هذا واضحًا وفق مجموعة من الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها من قبل الدولة كالتعديل في قانون الأحوال الشخصية والذي قام بتأهيل المرأة للمشاركة في العملية القانونية.

٤. ضعف التمكين القانونى للمرأة ووعيها بأهم حقوقها القانونية بسبب ضعف الدور الاعلامى في التركيز والاعلان عن أهم الاتفاقيات والندوات والمؤتمرات التى تهتم بحقوق المرأة.

٥. بدا للباحثة أن هناك تطورًا فعليًّا في مشاركتها القانونية وتولي المناصب القيادية إلا أنه لا تزال مشاركتها القانونية الفعلية ضعيفة مقارنة بالرجل.

التوصيات

١. السعي لتغير الانطباع الاجتماعي السائد تجاه المرأة، عن طريق حملات للتوعية تقوم بها المنظمات النسائية المختلفة ووسائل الإعلام، بهدف توعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار.

٢. وضع خطة واضحة لدعم النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية، والإشارة إلى انجازاتهن وما استطعن تحقيقه في المجالات المختلفة.

٣. زيادة دور المنظمات النسائية الفاعلة والتي تؤمن بالحل الديمقراطي لقضية المرأة وتوعيتها بحقوقها التي أقرها لها الله وأقرتها لها الإنسانية.

المراجـع العربية:

١. إحسان محمد الحسني (١٩٩٩). موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، ط ١، بيروت، ص٣٩.

٢. أحمد زكي بدوي (١٩٩٣). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص ١٢.

٣. أم ستيفنز (٢٠٠٩). "لجنة التمكين القانوني للفقراء: فرصة ضائعة " مجلة لاهاي حول سيادة القانون.

٤. أماني صالح (٢٠٠٢). التمكين السياسي في الوطن العربي، الشروط والمحددات، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر، جمعية دراسات المرأة والحضارة، القاهرة.

٥. أمل أبو الخير طه (٢٠١٦). التغير الاجتماعي وتشريعات الأحوال الشخصية في المجتمع المصري، مجلة البحث الاجتماعي في الآداب، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم الإنسانية.

٦. أمل عبد المرضي عبد المنعم الجمال (٢٠١٣). التمكين القانوني للمرأة كاستراتيجية لمواجهة الإتجار بها في دول العالم الثالث، دراسة مطبقة على مكافحة الإتجار بالبشر، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

٧. إنتصار صالح أحمد الحلبي (٢٠٢٠). تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، كلية الإمارات للعلوم التربوية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والإجتماع، الإمارات.

٨. إيمان عمر اللحمدي (٢٠١٨). معوقات تمكين المرأة العربية من حقوقها القانونية في الجمهورية اليمنية، دراسة سيوسيولوجية عن المرأة فى محافظة حضر موت، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

٩. إيمان علي معبد الزهرى. (٢٠٢٠). سياسات تمكين المرأة في مصر دور المجلس القومى للمرأة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٦، جامعة أسيوط، كلية التجارة.

١٠. التقرير الوطني لأهداف التنمية الألفية في الجمهورية العربية السورية (٢٠٠٥).

رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة. مأخود من رسالة مريم محمد عثمان العموش (٢٠١٥). التمكين القانوني للمرأة الأردنية وانعكاسه على مشاركتها السياسية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، عمان.

١١.المعجم الوسيط (١٩٨٣). دار المعارف، مجمع اللغة العربية، ط٣، القاهرة.

١٢. جهاد محمود صابر الغنام. (٢٠٢٠). الجهود الرسمية لتمكين المرأة المصرية، المجلس القومى للمرأة نموذجاً، جامعة عين شمس.

١٣.جميل صليبا (١٩٩٤)، المعجم الفلسفي، الجزء ٢، الشركة العالمية للكتاب، لبنان.

١٤.جوردن مارشال (٢٠٠١). موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد محمود الجوهري وآخرين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

١٥. خليل عبد المقصود عبد الحميد (٢٠٠٠). مؤشرات تخطيطية عن دور الجمعيات الأهلية لكي تتمكن الإناث من حقهن في التعليم، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، العدد٨.

١٦. رضا عبد الحكيم رضوان (٢٠٠٧). "حقوق في زمن متغير وذاتية الرؤية في مجتمعنا"، مجلة الشؤون الاجتماعية، ٩٦ ع.

١٧. رياض القرشى (٢٠٠٨). النسوية قراءة في الخلفية المعرفية لخطاب المرأة في الغرب، دار حضر موت للدراسات والنشر، المكلا.

١٨. زمن كريم حسن (٢٠٢١). النشوء التاريخي لموجات الاتجاه النسوي، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة بغداد، ع٦٣.

١٩. سارة جامبل (٢٠٠٢). النسوية وما بعد النسوية (دراسات ومعجم نقدي)، الطبعة الأولى، ترجمة (أحمد الشامي)، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.

٢٠. جوردون سكوت، وجون مارشال، (٢٠١١). موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثالث، الطبعة الثانية، ترجمة (محمد الجوهري وهناء الجوهري وآخرين)، المركز

القومي للترجمة.
٢١. سامية الساعاتى(٢٠٠٦). المرأة والمجتمع المعاصر، القاهرة، الدار المصرية السعودية.
٢٢. سامية فهمى(٢٠٠٣). ادوار المرأة الريفية فى التنمية، تجارب مصرية وعربية رائدة فى الثمانينات وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين، الأسكندرية، دارالمعرفة الجامعية.
٢٣. سلوى العمدة (٢٠١٦). قراءة في تاريخ النسوية الغربية ونظرياتها، منشور في غسان عبد الخالق وآخرين، المرأة تجليات وآفاق المستقبل، أوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر (٢٨. ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤)، بحوث محكمة، منشورات جامعة فيلادلفيا.
٢٤. سميث سيمور (١٩٩٨). موسوعة علم الإنسان، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة.
٢٥. عائشة بورغدة(٢٠١٥). التمكين القانونى والسياسى للمرأة (التجربة الجزائرية نموذجا)، حوليات جامعة الجزائر، جامعة الجزائر.
٢٦. عبد الله عثمان الكوح (٢٠١٩)، الدور التنموي للمرأة الكويتية بين التمكين والتهميش، دراسة سيولوجية مقارنة، أطروحة دكتوراة، جامعة عين شمس، كلية الآداب.
٢٧. عصام خوري، ندى هديوة، مطانيوس مخول، (٢٠٠٦). تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، الواقع والآفاق، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ـ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين.
٢٨. علي عبد الرازق جلبي (١٩٩٥). الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٢٩. عماد فاروق (٢٠١١). مؤشرات التمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي.

٣٠. فاتن أحمد علي (٢٠٠١). عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة "صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعي"، منشور في علياء شكري، علم اجتماع المرأة، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق.
٣١. لينا جزراوي (٢٠١٨). صورة الفلسفة النسوية في الفكر العربي المعاصر، عمان، الأردن، دار الآن للنشر والتوزيع.
٣٢. ماجد ملحم أبو حمدان (٢٠١٤). تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة، مجلة دمشق، المجلد ٣٠.
٣٣. ماريان ديانتن، إليان د. زيلى(٢٠١٥). تطبيق نظرية الأتصال في الحياة المهنية، ترجمة عبد الحكيم الخزامى، دار الفجر للنشر والتوزيع.
٣٤. مريم محمد عثمان (٢٠١٦). انعكاس التمكين القانوني للمرأة الأردنية على مشاركتها السياسية، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية.
٣٥. معتصم تركى الضلاعين (٢٠٢٠). الجندر فجوة النوع الأجتماعى ودورها في اختلال البيئة الجامعية ، دار الخليج للنشر والتوزيع
٣٦. نيقولا تيماشيف (١٩٨٥). نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
٣٧. وسيم حسام الدين الأحمد (٢٠١٦). التمكين السياسي للمرأة العربية، دراسة مقاربة، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، المملكة العربية السعودية، جامعة الأميرة نورة بن عبد الرحمن.
٣٨. يمنى طريف الخولي (٢٠٠٤). "مقدمة كتاب: ليندا جين شيفرد، أنثوية العلم، العلم من منظور الفلسفة النسوية"، عالم المعرفة، الكويت، ع ٣٠٦.

المراجع الأجنبية

1. Aminur Rah man (2013): "Women's Empowerment :Concept and Beyond" Global journal of Human Social Science ,Issue 6Folder 13.
2. Narayanan, Silvi (2017): Challenges of women empowerment in private organization in Malaysia. International Journal for Studies on Children, Women Elderly And Disabled, Vol. 1,

(January) ISSN 0128- 309X.
3. Malhotra A, Schuler SR, Bounder C (2002): Measuring Women's empowerment as a variable in international development. World Bank Gender and Development Group Background paper. World Bank ,Washington,DC.Available at www.icrw.org/docs/MeasuringEmpowerment_Workingpaper_802. 2002.
4. Glub, Stephen(2000): What is Legal empowerment? International Development Legal organization. http// www.idlo.int/Documents/introduction_LEWPSG. Pdf.
5. Parsons, Talcott,(1960): Essays in sociological theory, The press, New York.
6. Cantor. Dorothy W. et al.,(1992): Women in power, The secrets of lander ship, Hough on Mifflin, New York.
7. Jones, A.(1994). New Feminist Criticism: Art, Identity, Action, Eds. Joana Frueh Cassandra L. Langer and Arlene Raven. New York.
8. Aronson, P (2003). Feminists or Postfeminists: Young Women's Attitudes towards Feminism and Gender Relations. Gender and Society. Vol 17 No 6.
9. P.MEENAKSHI NAYAGI M. A., M. Phil., (2012). Empowerment of Women Through Legal Profession In Chennai, Department Of Women's Studies Mother Teresa Women's University Kodaikanal 102-624.